



أثر تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية على الأرباح الصافية " دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والوحدة خلال الفترة (2015-2021) "

خديجة إبراهيم إجددهم

مديرية أمن الزاوية - قسم المشروعات

khadejaejdedhum@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/10 - تاريخ المراجعة: 2025/12/14 - تاريخ القبول: 2025/12/20 - تاريخ النشر: 2026 / 1/20

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور الخصوم الإيداعية (الودائع) وصافي الأرباح في مصرفي الجمهورية والوحدة خلال الفترة من 2015م إلى 2021م، واختبار أثر حجم الودائع على الأرباح باستخدام الأساليب الإحصائية. اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية للمصرفين، مع حساب معدلات النمو السنوية وتحليل الانحدار الخطي لفحص العلاقات بين المتغيرات.

أظهرت النتائج تذبذباً واضحاً في نمو الودائع لكلا المصرفين، حيث تأثرت الودائع الجارية وغير الجارية بالأحداث السياسية والاقتصادية، خاصة الأزمات الأمنية في 2018م وجائحة كورونا في 2020م -2021م. بالنسبة لصافي الأرباح، فقد شهدت تقلبات كبيرة مع اختلاف في الأداء بين المصرفين، حيث سجل مصرف الوحدة نمواً قوياً في 2017م - 2018م بينما عانى مصرف الجمهورية من انخفاض حاد في 2020م. كشفت اختبارات الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار ومعامل ارتباط بيرسون عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع (الجارية ولأجل)، وصافي الأرباح في كلا المصرفين، حيث كانت معاملات الارتباط ضعيفة وغير دالة إحصائياً. كما أظهر تحليل التباين أنَّ النماذج الإحصائية كانت غير معنوية، مما يدعم قبول الفرضية الرئيسية التي تنفي وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الودائع والأرباح. وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أداء المصرفين يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية مثل الأزمات السياسية والاقتصادية، بينما لا يمكن إثبات تأثير حجم الودائع على الأرباح إحصائياً. هذا يشير إلى أهمية التركيز على العوامل الأخرى المؤثرة في الربحية مثل الكفاءة التشغيلية وجودة إدارة المحفظة الائتمانية. كما تبرز النتائج الحاجة إلى سياسات مصرفية أكثر فعالية لتعزيز الاستقرار المالي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

شهدت المصارف التجارية خلال العقد الأخير تطورات هامة انعكست في تطور معظم البنود الأساسية في مراكزها المالية، وذلك نتيجة السياسة النقدية، والمصرفية التي إتباعها مصرف ليبيا المركزي من جهة، وما قامت به المصارف من جهود في سبيل الرفع من مستوى أدائها، وتحسين مستوى خدماتها من جهة أخرى، وتعمل السياسة النقدية على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية، والعمل على تعزيز جودة صنع القرار من خلال الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة وإقامة سوق نقدية بين المصارف وانتهاج سياسة نقدية أكثر مرونة، ومن أبرز هذه الإجراءات توحيد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية كما تم تخفيض معدل إعادة الخصم، كما قام مصرف ليبيا المركزي باتخاذ جملة من الإجراءات التي ترتبط بالسياسة المصرفية

العامة ومن أهمها إدخال الشريك الأجنبي في المصارف الليبية والمشاركة في تأسيس مصارفة بشراكة أجنبية كما تم إعادة النظر في أسس، ومعايير تصنيف ديون المصارف التجارية، وتحديد المخصصات اللازمة لمواجهة حيث صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بشأن حدود التركيز الائتماني، والضوابط، والمعايير التي تحكمه لإدارة المخاطر، وتوظيفات الائتمان بالمصارف التجارية.

وتتعدد الأنشطة المولدة للإيرادات التي يحققها المصرف فمنها إيرادات العمليات المصرفية، وإيرادات نشاط الاستثمار، وإيرادات النشاط الخدمي، وإيرادات رأسمالية غير أن إيرادات العمليات المصرفية تعد المؤثر الأكبر في إيرادات المصرف الكلية، وتنتج عن ممارسة المصرف لأنشطته التقليدية من منح الائتمان.

وتعتبر الربحية هدفاً تتطلع إلى تحقيقه إدارة المصرف لكونه مقياساً للحكم على كفاءتها في استخدامها لمواردها فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات، والقرارات، وبالتالي تعتبر مؤشراً لأداء إدارة المصرف التجاري، ويعتبر المصرف التجاري الليبي من المؤسسات الداعمة للحياة الاقتصادية، والاجتماعية لما له من أثر متعدد الأبعاد على هيكل الاستثمار والتمويل واستقرار الأوضاع المالية والنقدية ويتحمل المصرف جزءاً هاماً من المسؤولية الاجتماعية في بناء المجتمع، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى أداء المصرف التجاري نجد أنه قد تمكن عبر استراتيجية متوازنة من المساهمة في تقديم الخدمات المالية، حيث اعتمدت استراتيجية على الدراسة المتأنية للمخاطر المتوقعة والإدارة الفعالة لمجودات المصرف من السيولة النقدية للحفاظ على أموال المودعين على أساس مبدأ العائد والمخاطرة، وتنويع المنتجات المتاحة للزبائن، وتلعب دوراً بارزاً في تمويل التجارة والمساهمة في تحقيق التوجيهات التمويلية للدولة.

1.1 مشكلة الدراسة:

في ظل تصاعد وتيرة الاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية، وزيادة مخاوف مجتمع الأعمال من الانعكاسات السلبية المحتملة على القطاع المصرفي، والتي يترتب عليها ارتفاع مخاطر إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضت على بعض المؤسسات المصرفية. فقد زادت التحديات والصعوبات التي يواجهها المصرف التجاري، وخاصة بعد الانخفاض الحاد للودائع المصرفية الذي انعكس سلباً على حجم استثمارات، وتوظيفات المصرف لموارده، وبالتالي انخفاض حجم الأرباح الصافية لديه، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تكمن في مدى حجم الخصوم الإيداعية، والمدخرات الموجودة لدى المصرف والتي تمكنه من زيادة حجم استثماراته، وقروضه الذي ينعكس إيجاباً على حجم الأرباح الصافية لديه، وهذا يشير إلى وجود مشكلة تواجه المصارف الوطنية في جذب، واستقطاب الودائع مقارنة بالمصارف الوافدة، وقد يكون راجع إلى السياسات التي تتبعها المصارف الوطنية، ومن هنا فإن هذه الدراسة معينة بدراسة هذه المشكلة.

ومن خلال الدراسات السابقة، والدراسة الاستطلاعية التي قامت به الباحثة جاءت هذه الدراسة للبحث عن أثر تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية على الأرباح الصافية لدى مصرفي الجمهورية والوحدة بمدينة طرابلس. ويمكن طرح مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن وضع سياسة تطويرية للودائع للمصارف التجارية الوطنية بحيث تكون أكثر فعالة في جذب الودائع في

نظرية تطور إدارة الخصوم؟

2.1 تساؤلات الدراسة:

1- هل يوجد لدى المصرف حجماً كافياً من الودائع يمكنه زيادة حجم توظيفات الأموال؟

2- هل تشير القوائم المالية إلى زيادة الودائع لدى المصرفين؟

3- ماهي أسباب قلة الودائع والاستثمارات والأرباح بالمصرفين؟

4- هل هناك زيادة في حجم الخصوم الإيداعية ؟

5- كيف يمكن علاج آثار قلة الودائع والأرباح؟

3.1 أهداف الدراسة:

تتلخص الأهداف العامة لهذا البحث العلمي بالنقاط التالية:

1- التعرف على حجم الأرباح الصافية للمصرف، وذلك بهدف تعزيز هذه الربحية؛ مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين ودعم للبيئة الاستثمارية.

2- بيان أهمية الخصوم الإيداعية المصرفية في زيادة نسب التوظيف والاستثمار، وتأثيرها على حجم الأرباح الصافية للمصرف.

3- الوصول إلى نماذج تمثل علاقة الخصوم الإيداعية بالأرباح الصافية التي تعود على المصرف.

4- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة تحسين أداء لمصرف، وزيادة معدل أرباحه ومعالجة الأسباب التي قد تؤدي إلى نتائج وأثار سلبية بالمصرف.

5- معرفة نتائج وأثار ودائع واستثمارات المصرف على ربحيته.

4.1 أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية في الأدبيات المصرفية الليبية، وكذلك تمثل إضافة جديدة للمعرفة، وإثراء للمكتبات العلمية، بالإضافة إلى ذلك تزود هذه الدراسة إدارات المصارف بأدوات تحليلية تساعد في تحسين إدارة محفظة الودائع لتعظيم الربحية مع التحكم في المخاطر، كما تساعد هذه الدراسة في الكشف عن الآليات التي تؤثر من خلالها الخصوم الإيداعية على الربحية، سواء من خلال تأثيرها على السيولة المصرفية أو تكاليف التمويل.

5.1 فرضيات الدراسة:

من خلال تحديد لمشكلة الدراسة ومظاهرها، وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع والاستثمارات على تطور حجم الأرباح الصافية للمصرف.

ويتفرع من الفرض الرئيس مجموعة من الفروض الفرعية التالية:

1- يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع الجارية على الأرباح الصافية.

2- يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم ودائع الادخار (الأجل وبأخطار) على الأرباح الصافية.

3- يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع والاستثمارات على الأرباح الصافية.

6.1 متغيرات الدراسة:

1- المتغير التابع: حجم الأرباح الصافية للمصرف.

2- المتغيرات المستقلة: الخصوم الإيداعية.

8.1 منهجية الدراسة:

1- المنهج العلمي (الوصفي التحليلي):

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الميزانيات والتقارير السنوية المنشورة من مصرفين محل الدراسة.

2- المنهج التحليل العلمي (تحليل مالي وإحصائي):

تبحث هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذلك اعتمدت على منهج التحليل المالي للودائع، والاستثمارات، والأرباح المستحقة باستخدام الخصوم الإيداعية لبيانات القوائم المالية المصرفية محل البحث لتحديد

اتجاه ومستوى العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي spss لأجراء الاختبارات الإحصائية التالية لبيانات المصرفين:

- أ- تحليل التباين: وذلك لاختبار وجود دلالة إحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة.
- ب- تحليل الانحدار الخطي المتعدد: وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات الأثر الأكبر على المتغير التابع.
- ج- معامل الارتباط: للتعرف على قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

9.1 مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية في ليبيا وعددهم (21) مصرفاً حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي (2025م).

3- عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة.

10.1 مصادر وأساليب جمع البيانات:

قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية والمعلومات من خلال الآتي:

1- مصادر ثانوية: تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من خلال المعلومات الواردة بالقوائم المالية والتقارير السنوية بالمصرفين (مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة) .

2- مصادر أولية: وهي أساليب ميدانية من خلال استخدام التحليل المالي والإحصائي خصيصاً لهذه الدراسة.

11.1.1 حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية:- ركزت هذه الدراسة على أثر تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية على الأرباح الصافية للمصرفين دون غيرها من العوامل الأخرى المؤثرة على أرباح المصرفين مثل العوامل البيئية وغيرها.

2- الحدود المكانية:- تم تطبيق الدراسة بمصرف الجمهورية ومصرف الوحدة.

4- الحدود الزمنية:- تمثلت في فترة إعداد هذه الدراسة وجمع بياناتها ابتداء من 2015م إلى 2021م.

12.1.1 مصطلحات الدراسة الإجرائية:

1- الودائع المصرفية: هي اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من المال بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة (طه، المخرم، 2023: 387).

2- الودائع الاستثمارية: هي أموال يضعها الأفراد أو المؤسسات لدى المصارف أو المؤسسات المالية بغرض استثمارها والحصول على عائد مالي، بدلاً من الاكتفاء بحفظها كودائع عادية. وتختلف عن الودائع التقليدية في أنها تشارك في تمويل أنشطة المصرف الاستثمارية، مما يجعل العائد عليها مرتبطاً بأداء هذه الاستثمارات (البنك المركزي السعودي، 2023).

3- أنواع الودائع: ويشمل

أ-ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية): هي الودائع النقدية التي يستلمها المصرف على أساس تفويضه باستعمالها وله ثمنها وعليه فرقها ودون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع (محسن، 2015: 90).

ب- ودائع الاجل وبأخطار: وهي الودائع التي لا يجوز السحب منها إلا عند حلول أجل الاستحقاق المتفق عليه (تسابت، قنوني، 99).

ج - ودائع التوفير: هي واحدة من وسائل تجميع المدخرات الأكثر شيوعاً على مستوى العالم. تتميز هذه الحسابات ببعض الصفات مثل صغر المبالغ وكثرة حساباتها وارتفاع نموها مع زيادة الوعي المصرفي والدخل (الفرجاني، الشلوي، 2024: 77).

4- الخصوم الإيداعية: هي التزامات على المصارف تجاه المودعين، وتشمل جميع أنواع الودائع التي يقبلها المصرف من العملاء (أفراد أو مؤسسات) والتي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة المصرف. تعتبر هذه الخصومات من العناصر الأساسية في الميزانية العمومية للمصارف (البنك المركزي السعودي، 2023: 45).

2.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع حجم الأرباح الصافية للمصارف التجارية في العديد من الدول العربية، والأجنبية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1.2.1 الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة العتيبي والدهيش (2022). " دور الودائع المصرفية في تحسين ربحية المصارف السعودية: دراسة قياسية للفترة (2015-2020) ".

تناولت هذه الدراسة المصارف السعودية خلال الفترة 2015م-2020م، حيث قام الباحثان بتحليل تأثير الودائع المصرفية على مؤشرات الربحية (ROA ، ROE) باستخدام نماذج الانحدار المتعدد. شملت العينة 12 مصرفاً سعودياً، وتم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية. أظهرت النتائج أنَّ الودائع تساهم بشكل إيجابي في تحسين ربحية المصارف، حيث تبين أنَّ كل زيادة 1% في حجم الودائع تؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق المساهمين بنسبة 0.8%. كما لاحظ الباحثان أنَّ المصارف التي تعتمد على الودائع قصيرة الأجل تحقق ربحية أعلى من تلك التي تعتمد على التمويل الخارجي، وذلك بسبب انخفاض تكلفة الودائع المحلية مقارنة بالقروض الخارجية.

2. دراسة الخوالدة والجراح (2021). بعنوان: " أثر هيكل الخصوم على ربحية المصارف التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير هيكل الخصوم على ربحية المصارف التجارية الأردنية خلال الفترة 2015-2019. اعتمد الباحثان على منهجية التحليل المالي والانحدار الخطي المتعدد لبيانات 10 مصارف مدرجة في بورصة عمان. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، أهمها أن الودائع الزبائن تمثل العامل الأكثر تأثيراً في تحسين ربحية المصارف، حيث سجلت معامل ارتباط موجب بلغ 0.78 مع العائد على الأصول. كما أظهرت النتائج أن الودائع الجارية تحديداً تساهم في تعزيز الربحية بسبب انخفاض تكلفتها مقارنة بالودائع لأجل، حيث أن كل زيادة 10% في الودائع الجارية تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة 1.2% في المتوسط.

3. دراسة أبو زيد وعرابي (2021). " تحليل العلاقة بين هيكل الخصوم والربحية في المصارف المصرية: دراسة قياسية ".

حللت هذه الدراسة العلاقة بين هيكل الخصوم والربحية في المصارف المصرية خلال الفترة 2010م -2019م. استخدم الباحثان منهجية تحليل بيانات البانل لـ 14 مصرفاً مصرية. توصلت الدراسة إلى أن تأثير الودائع على الربحية يختلف حسب نوع الودائع وحجم المصرف. حيث تبين أن الودائع الجارية تحسن الربحية في المصارف الكبيرة فقط، بينما قد تؤدي الودائع لأجل إلى ضغط على الربحية عندما ترتفع أسعار الفائدة. كما أظهرت النتائج أن المصارف الكبيرة تستطيع تحقيق عوائد أعلى من الودائع بسبب قدرتها على تحقيق وفورات الحجم.

4. دراسة بلقاسم وبن عمر (2020). " أثر هيكل التمويل على أداء المصارف التجارية في الجزائر: دراسة حالة عينة من المصارف الخاصة خلال الفترة (2010-2019) ".

ركزت هذه الدراسة على المصارف الخاصة الجزائرية خلال الفترة 2010-2019. استخدم الباحثان منهجية التحليل المالي القياسي لدراسة تأثير هيكل التمويل على الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تعتمد بشكل أكبر على الودائع الزبائن تحقق أرباحاً أعلى بنسبة 15% مقارنة بالمصارف التي تعتمد على مصادر تمويل أخرى. كما أظهرت النتائج أن المصارف ذات قاعدة الودائع الكبيرة تكون أقل عرضة لأزمات السيولة، حيث سجلت هذه المصارف معدلات سيولة أعلى بنسبة 20% في المتوسط مقارنة بالمصارف الأخرى.

2.2.1 الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1- دراسة Bourke (1989م). بعنوان: " تركيز الودائع والمحددات الأخرى لربحية المصارف في أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا ".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الودائع والعوامل الأخرى على ربحية المصارف في كل من أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا. حيث درست موضوع ربحية تلك المصارف وبحثت في أثر مجموعة من العناصر ذات الطبيعة المصرفية، وقد تم تحديد هذه العناصر فيما يلي: نسب رأس المال نسب والسيولة وسعر الفائدة والودائع. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نسب رأس المال والربحية، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين نسب السيولة والربحية، وكذلك وجود علاقة مباشرة، وطردية بين سعر الفائدة، والربحية وبين الودائع، والربحية.

2- دراسة malyneux & Thornton (1992م). بعنوان: " محددات الربحية في المصارف الأوروبية ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء المصارف في ثمانية عشر دولة أوروبية، وذلك من خلال الفترة الممتدة من (1986-1989). وقد قام الباحثان بدراسة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (المتغيرات المستقلة)، التي تؤثر على ربحية المصارف (المتغير التابع). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود علاقة طردية، وقوية بين العائد على رأس المال، وبين درجة النمو في الطلب على النقود، وكذلك وجود علاقة طردية، وقوية بين العائد على رأس المال، ومعدل الفائدة الاسمي.

3.2.1 أوجه التشابه لهذه الدراسة مع الدراسات السابقة :-

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية حول الودائع يظهر غالباً في عدة جوانب منها:

1- دور الودائع في تمويل المصارف: أغلب الدراسات تشير أن الودائع تعتبر مصدراً أساسياً من مصادر التمويل حيث توفر السيولة التي تحتاجها المصارف لتقديم القروض، والتمويلات، وتعتبر أحد الأركان التي يرتكز عليها النظام المصرفي.

2- عوامل تأثير الودائع: الكثير من الدراسات تتفق على أن هناك عدة عوامل تؤثر على حجم الودائع مثل معدلات الفائدة مستوى الثقة بالقطاع المصرفي الأوضاع الاقتصادية، ومستوى التضخم هذه العوامل تشترك في التأثير على قرارات العملاء في إيداع أموالهم بالمصارف.

3- أهمية الودائع للاقتصاد الوطني: تتفق معظم الدراسات على أهمية الودائع في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث تعتبر وسيلة لتجميع المدخرات، واستخدامها في تمويل الاستثمارات؛ مما يدعم النشاط الاقتصادي.

4- أنواع الودائع: تشير العديد من الدراسات إلى تصنيفات مشتركة للودائع مثل الودائع الجارية، والودائع الأجل وودائع التوفير مع التركيز على خصائص كل نوع منها وكيفية تأثيره على سيولة المصرف وربحته.

5- التحديات والفرص المرتبطة بالودائع: هناك تشابه في الدراسات حول التحديات التي تواجه المصارف في جذب الودائع مثل المنافسة بين المصارف وسياسات الفائدة. كما تشير هذه الدراسات إلى فرص جديدة كزيادة استخدام التكنولوجيا المالية لجذب الودائع.

4.2.1 أوجه الاختلاف لهذه الدراسة مع الدراسات السابقة :-

اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها اعتمدت على الربط بين المتغيرين، ومعرفة مدى أثر الودائع في الاستثمارات المصرفية، ومن خلال استعراض ملخصات الدراسات السابقة تبين للباحثة أنَّ هناك بعض الاختلافات بين هذه الدراسة، والدراسات السابقة، وأنَّ أهم اختلافات هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- فترة الدراسة: تغطي الفترة الواقعة بين (2015- 2021).

2- نوع القطاع: إذ تم إعداد الدراسة على قطاع المصارف التجارية الليبية دون غيرها من القطاعات الأخرى.

3- أهم أهداف الدراسة: تتمحور حول معرفة استقرار الودائع المصرفية للمصارف التجارية الليبية، وبالتطبيق على قطاع المصارف التجارية الليبية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة.

1.2 المصارف التجارية: (سعد، 1993: 17).

تعتبر المصارف التجارية أهم ممول للمشاريع الاستثمارية، ويتجسد هذا من خلال من جملة التسهيلات والتحفيزات الممنوحة لهذا النوع من التمويل باعتبار أنَّ المشاريع تساهم في التنمية الاقتصادية للوطن وكذا التطور الكمي والنوعي لهذه المؤسسات. وتعرف المصارف التجارية: بأنها مؤسسات مالية ويركز نشاطها على قبول الودائع، ومنح الائتمان، فهي بذلك تلعب دور الوساطة بين مجموع المذخرين وبين مجموع طالبي الأموال وتشكل المصارف التجارية في مجموعها الجهاز المصرفي لاقتصاد ما وخصائصها: هدفها تحقيق أقصى ربح ممكن، وبأقل تكاليف من خلال خلق نقود الودائع، وتقديم الخدمات المصرفية وتعمل على تجميع الخدمات النقود الفائضة على حاجة الأفراد أو الدولة بهدف إقراضها للآخرين وفق شروط معينة فهي تعتبر الوسيطة بين وحدات الفائض، ووحدات العجز المالي كما أنها مؤسسة مالية لتجمع النقود الفائضة لمن يحتاجها بضمانات.

وتعد المصارف التجارية بمثابة مصارف ائتمان تتعامل عادة بالائتمان قصير الأجل، وتتلقى ودائع جارية في الغالب وتوفير الكثير من الخدمات المصرفية بما يلبي احتياجات العملاء. وقد تميزت المصارف التجارية بالعديد من الخصائص ميزتها عن باقي مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، ويتعلق الأمر بجانبين هما: (الربحية والسيولة)..

2.1.2 مفهوم المصارف التجارية: (حجازي، 2010: 15).

فهي تلك المصارف التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، وهو ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي.

ودور المصارف التجارية بصفة أساسية هو قبول الودائع أيًا كان شكلها، تم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار، كما أنَّ خلق النقود نتيجة هامة لتعامل المصارف التجارية بالائتمان.

1- يرة؛ لأنَّ ذلك قد يعرضها للعسر المالي، والافلاس بالتبعية.

2- الأمان: لا تستطيع المصارف استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأى خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف التجاري، وبالتالي تسعى المصارف التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب العمليات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.

قد يبدو وجود تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة للإدارة المصرفية، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيولة، وأمان عالية من خلال احتفاظه بالسيولة الزائدة داخل خزينته، إلا أن ذلك يؤثر سلباً على هدف الربحية، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة لا يتولد عنها أي عائد أو مخاطرة في الوقت الذي يكون فيه المصرف مطالب بسداد المصروفات المستحقة عليه.

2.2 الودائع المصرفية للمصارف:

1.2.2 مفهوم الودائع المصرفية:

الوديعة هي تعريف لمبلغ من المال يقدمه الزبون للمصرف ليحفظه لديه لأسباب عديدة أهمها الأمان والاطمئنان؛ لأنَّ المصرف موثوق، ولديه صناديق حديدية، وموظفون مخلصون أمناء، وبإمكانه تشغيل المال بإقراضه أو شراء بضائع أو عقارات أو سندات أو أسهم أو سبوها. بالإضافة لذلك فإنَّ المودع صاحب المال يمكنه أن يستعمل أمواله أو لقاء أمواله مبالغ من نوعية مختلفة ويمكنه - أيضاً - دفع جزء أو كل مبلغ موجود في حسابه إلى طرف ثالث بالعملة نفسها أو بعملة أخرى، ولإتمام هذه العمليات يمكن لصاحب المال المودع إصدار صكوك أو طلب حوالات أو إصدار أو أمر دفع أو أمر شراء أسهم أو معادن أو عقارات (أبو قحف، حنفي، عبدالسلام، 2004: 215).

ويمكن تعريف الوديعة: بأنَّها المبلغ المصرح بأي ملة كانت، والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدافع أو التأدية عند الطلب أو بعد إندار أو تاريخ استحقاق معين.

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها عقد يلتزم به شخص أن يستلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء، وعلى أيريده عيناً، وتتمثل الوديعة في مبلغ من المال يودع لدى المصرف، ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق (شرف، أبو عراج، 1994: 13).

2.2.2 أنواع الودائع المصرفية:

يوجد أكثر من أسلوب لتوصيف الودائع وهي: (البساط، 1974: 118).

1- الودائع حسب الملكية:

تنقسم وفقاً للملكية إلى ثلاثة أنواع من الودائع هي الوديعة الاهلية، والوديعة الحكومية، والودائع المختلطة:

- أ- الوديعة الأهلية: وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها إلى الجمهور، والشركات الخاصة.
- ب- الوديعة الحكومية: وهي تلك الودائع تعود ملكيتها إلى الشركات، والمؤسسات الحكومية.
- ج- الوديعة المختلطة: وهي تلك الودائع تعود ملكيتها إلى الشركات، والمؤسسات شبه رسمية.

2- الودائع حسب المصدر:

تنقسم الودائع وفقاً للمصدر إلى نوعين من الودائع هما: ودائع أولية، وودائع مشتقة.

أ- الودائع الأولية: وهي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات والمؤسسات سواء كانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في المصارف.

ب- الودائع المشتقة: وهي تلك الودائع التي تشتق من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات.

3- الودائع حسب الأجل:

تنقسم وفقاً لأجل إلى ثلاثة أنواع وهي: الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع لأجل.

أ- **الودائع الجارية (تحت الطلب):** وهي حسابات يفتحها العملاء بقصد استيعاب أعمالهم اليومية من قبض وصرف، ومقاصة، ويتم الإيداع فيها، والسحب منها بحرية تامة بواسطة الشيكات عادة، ولا تدفع المصارف في العادة فائدة عليها إلا أن بعض المصارف تدفع فوائد بأسعار منخفضة لبعض المودعين.

ب- **ودائع التوفير:** وهي المبالغ التي يذخرها صغار المدخرين، وتلجأ إليها المصارف لمحاولة جذب وتشجيع ذوي الدخل الصغيرة ومساعدتهم على الادخار إذ أن هؤلاء المودعين من ذوي الدخل المنخفضة، ما كان يمكن أن يكن لهم علاقة بالمصارف يوماً ما لولا إتاحة الفرصة لهم عن طريق هذه الودائع، وتنمية الوعي الادخاري لديهم إضافة إلى مالها من أهمية باعتبارها مصدر من مصادر تمويل المصارف.

ج- **ودائع الأجل:** وهي الودائع التي تودع لمدة محددة مقدماً إلى هذا النوع عندما يوجد لديهم فائض نقدي، وهي وسيلة أيضاً للحصول على عائد مجري بسبب ارتفاع فوائدها، ويقدم المصرف فائدة مرتفعة بسبب إمكانية استخدامها بمرونة أكبر دون اعتبار السيولة العالمية فهي لا تحتاج إلى سيولة عالية لمواجهة؛ لأن مواعيدها معروفة مسبقاً للمصرف.

3.2 الخصوم الإيداعية بالمصارف التجارية: (شريحة، 1982: 116).

في المحاسبة تمثل الخصوم المبالغ المستحقة على شركة ما لكيانات أخرى سواء كانت أفراداً أو شركات أخرى أو حكومات إنها عكس الأصول، والتي تمثل ما تملكه الشركة أو تتحكم فيها تنشأ الالتزامات من المعاملات أو الأحداث السابقة، وعادة ما يتضمن تسويتها نقل الأصول أو تقديم الخدمات أو أي عائد آخر للمنافع الاقتصادية في المستقبل.

1.3.2 مفهوم الخصوم بالمصرف التجاري:

تشير الخصوم في مجال المحاسبة والتمويل إلى الالتزامات المالية أو الديون التي تدين بها الشركة لكيانات خارجية يمكن أن تشاهده من مجموعة متنوعة من المعاملات، مثل اقتراض الأموال أو شراء السلع أو الخدمات بالائتمان أو الأنشطة التشغيلية الأخرى. تمثل الخصوم متطلبات ضد أصول الشركة للدائنين، والموردين، والموظفين، والأطراف الأخرى.

يمكن تصنيف الخصوم هذه الخصوم على نطاق واسع إلى نوعين رئيسيين الخصوم المتداولة والخصوم غير متداولة طويلة الأجل.

2.3.2 أنواع الخصوم بالمصرف التجاري: (شريحة، 1982: 119).

يمكن تصنيف الخصوم على نطاق واسع إلى فئتين رئيسيتين بناء على مدتها، الخصوم المتداولة (أو الخصوم قصيرة الأجل)، والخصوم طويلة الأجل (أو الخصوم غير المتداولة والثابتة).

الخصوم المتداولة هي التزامات قصيرة الأجل تستحق عادة خلال عام، مثل الحسابات الدائنة أو القروض قصيرة الأجل في المقابل الخصوم الثابتة أو طويلة الأجل هي التزامات مستحقة بعد عام، مثل السندات المستحقة الدفع أو القروض طويلة الأجل كلا النوعين من الخصوم هما: مكونان حاسمان في الميزانية العمومية للشركة، ويوفران نظرة ثاقبة على الصحة المالية والتزاماتها التشغيلية.

1.2.3.2 خصوم متداولة قصيرة الأجل:

الخصوم قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة أو المطلوبات قصيرة الأجل هي ديون أو التزامات على المنشأة تستحق خلال سنة واحدة أو خلال دورة التشغيل العادية للشركة أيهما أطول وتظهر في قائمة المركز المالي، وتشمل الديون قصيرة الاجل والدائنون (الموردون) الالتزامات المستحقة والديون الأخرى.

وهي عبارة عن فواتير ومطلوبات على المشاء بالسحب من الأصول المتداولة من أجل سداد تلك الالتزامات وكثيراً من الشركات والمنشآت تقوم بعملية الشراء بالأجل، بحيث تستلم البضاعة والخدمة حالاً على أن يكون الدفع بعد فترة زمنية

معينة وتكون عادة أقل من عام. لذلك على الشركة إثبات إلتزام عليها من فترة استلام البضاعة أو الخدمة حتى تاريخ السداد.

5.2 الأرباح الصافية:

1.5.2 أرباح المصرف التجاري: (أبو زعيتر، 2006: 26).

تلعب المصارف في العصر الحديد دورًا أساسيًا في تنمية وتمويل الاقتصاد بقطاعه المتنوعة، وذلك من خلال الوظائف والعمليات، والتي تقوم بها والتي من أهمها العمل وسيطاً بين المستثمرين والمخبرين، ويعتبر الائتمان من أهم الأنشطة المصرفية؛ لأنه يعتبر من أهم مقاومات النشاط الاقتصادي، وإن من أهم مؤشرات كفاءة المصرف بشكل عام هي قدرته على توظيف الأموال المتوفرة لديه في نطاق الائتمان وأوجه التوظيف الأخرى.

2.5.2 مفهوم إدارة الأرباح:

يعد النظام المحاسبي نظامًا مفتوحًا يتعامل مع ظواهر اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وقانونية متنوعة، ومتشابكة، ويخضع النظام المحاسبي لمجموعة من المبادئ المحاسبية المقبولة، والمتعارف عليها لضبط، وترشيد الممارسات المحاسبية العملية، ورسم الإطار العام الذي يحكم الطرق، والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية، وفي إعداد القوائم والتقارير المالية من أهم المصادر اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظرًا لتنوع المعلومات التي تحتويها، وما توفره من إفصاح عادل من حيث توفير المتكافئة للأطراف المعنية للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة نظرًا لتنوع المعلومات التي تحتويها، وما توفره من إفصاح عادل من حيث توفير الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة؛ وذلك على أساس أنها تمثل المنتج النهائي لهذا النظام.

3.5.2 أخلاقيات إدارة الأرباح:

إنَّ الوضع الأخلاقي لمفهوم إدارة الأرباح محل جدل وخلاف كبير، يعتمد على ما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح مبررة من الناحية القانونية، والأخلاقية أم لا فقد يكون سلوك الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح تصرفًا قانونيًا، لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة، والمتعارف عليها كما المعايير المحاسبية، وتدور في نطاق صلاحيات الإدارة، وتهدف الإدارة من خلاله إلى التحسين الجوهرى لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية ما يجعل من إدارة الأرباح سلوكًا مشروعًا ففي معظم الأحوال ما يقوم به المدراء قانوني بشكل كامل فهم يستخدمون حرية التصرف الموجودة في متناولهم لعرض نتائجهم المالية بالطريقة التي تتناسب مع مصالحهم، ويمكن اعتبار القرارات التي تتخذها الإدارة في هذا الصدد قرارات مشروعًا استنادًا إلى المبررات التالية:

1- أنَّها لا تخالف القواعد القانونية، سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري.

2- أنَّها لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

3- أنَّها لا تتجاوز نطاق سلطاته الإدارية.

وبهذا فإنَّ سلوك الإدارة في التأثير على رقم الربح المحاسبي يعد سلوكًا مشروعًا من النواحي القانونية، والمحاسبية، والإدارية.

أمَّا من الناحية الأخلاقية فإنَّ هذه الممارسات أو التصرفات لا تعتبر مرفوضة تمامًا طالما أنَّ تلك الممارسات تتم في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية، ولكنها في ذات الوقت تصنف بأنها ممارسات غير أخلاقية طالما أنَّ النتيجة النهائية لهذه الممارسات هي جعل القوائم والتقارير المالية لا تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة ومدى سلامة وضعها المالي وهو ما يمثل عملية خداع لمستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية.

ويمكن القول بأن ما يميز إدارة الأرباح عن غيرها من الممارسات المتعلقة باستغلال الإدارة للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية لعمليات القياس والافصاح المحاسبي، أنها تتم في السر عادة أي أنه ليس هناك إعلان عن الأرباح التي قد اديرت، وكذلك ليس هناك افصاح عن الأساليب التي استخدمت ولا عن القيمة التي تم تعديلها، وبالتالي ومن هذا المنظور فإن إدارة الأرباح تعد غير مبررة أخلاقياً، ومن ناحية أخرى فإن الحكم على سلوك الإدارة من الناحية الأخلاقية يفترض تحديد الدوافع التي تحكم سلوك الإدارة وتجعلها تقوم بإدارة أرباحها.

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة.

1.3 نبذة عن مصرف الجمهورية:

تأسس (بانكا دي روما) في 15 أبريل نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني في أواخر الحكم التركي ليبيا قبل الحكم الإيطالي، وذلك لتقديم الخدمات للعناصر الأجنبية من تجارة وصناعة، وشراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس وبنغازي وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة وطرابلس وفزان، في ذلك الحين افتتح المصرف البريطاني " باركليز " أول فروعه في طرابلس في 15 أبريل (1943م)، وفي بنغازي أفتتح أول فرع 15 يوليو من نفس العام مبتدئاً معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الافراد، ومنح قروض زراعية قليلة، وفي 13 نوفمبر (1969م) صدر قانون بتغيير أسماء المصارف التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار من مصرف الأمة عوضاً عن بانكا دي روما وفي 22 ديسمبر (1970م)، أصدر قانوناً آخر بشأن تأميم جميع حصص المصارف الأجنبية العاملة في البلاد لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية.

وبتاريخ 10 / 4 / 2008م صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم مصرف الجمهورية بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5800 موظف وموظفة بعدد فروع وصل 146 فرعاً ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 33%.

(<https://www.J.bank.com.ly>).

2.3 نبذة عن مصرف الوحدة: (<https://www.wahda.bank.com.ly>).

مصرف الوحدة هو أحد المصارف العاملة في ليبيا ومقره الرئيسي في مدينة بنغازي شرق البلاد، ويعتبر شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة (1970م)، وبصدر القانون رقم (153) لسنة 1970م تم دمج خمسة مصارف في مصرف واحد سمي (مصرف الوحدة) كانت تعمل انداك، وهي الشركة العربية المصرفية الأفريقية مصرف شمال أفريقيا مصرف القافلة الأهلي مصرف النهضة المصرف التجاري، وقد بلغ رأس المال للمصرف 432000000 دينار ليبي، ومن أهم خدمات المصرف أنه يقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها من خلال الفروع، والوكالات التابعة له البالغ عددها 76 فرعاً ووكالة، والمنتشرة في جميع مدن ليبيا، ومزودة بأحدث الأجهزة اللازمة للعمل المصرفي، ويعتبر مصرف الوحدة من المصارف الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة باستخدام أحدث الأساليب التقنية الحديثة، ويمتلك نخبة من الكفاءات المتخصصة، والمؤهلة في جميع العمليات المصرفية وفق القواعد، والمعايير الدولية بكل دقة، ويسر وبأعلى مستويات الأداء، والمهارة المطلوبتين بهدف تقديم خدمات شاملة، ومتميزة تلبى احتياجات زبائن المصرف على كافة مستوياتهم بأسلوب علمي متطور، وله ميسرة مستندة على تاريخ راسخ الجذور، ومكانة مالية مرموقة، وكفاءة مصرفية عالية، وأداء متميز، ومتجدد بتطور مستوى خدماته ليشكل ملامح الانطلاقة الجديدة للقطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد الوطني وفق المتغيرات الإيجابية على الساحة الاقتصادية العالمية ليكون شريكاً

مؤهلاً وفاعلاً في منظومة الاقتصاد العالمي بمفاهيمه الجديدة، وتسعى إدارة المصرف بخطوات متقدمة إلى إتباع أحدث أساليب حديثة بهدف تحسين، وتطوير الخدمات المصرفية في شتى المجالات، ويمتاز المصرف بربط المنظومة الدولية للسويقت مع شبكة واسعة من المراسلين في جميع أنحاء العالم؛ وذلك لسرعة تتناسب كافة العمليات المصرفية مع الخارج، ويعمل المصرف على مواكبة التطور المستمر في مجال تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية؛ وذلك بإعداد وخلق الكوادر المصرفية المؤهلة إعداداً جيداً من خلال العديد من البرامج المعتمدة في هذا المجال، وتدريب العاملين بالداخل والخارج .

من أهم أنشطة مصرف الوحدة ليبيا:

- 1- استقطاب الودائع من الافراد والشركات، وتقديم العروض، والتسهيلات الائتمانية.
- 2- إدارة الحسابات الجارية، والودائع بمختلف العملات المحلية، والأجنبية.
- 3- تقديم خدمات الصرافة، وخدمات التحويلات المالية داخل ليبيا وخارجها.
- 4- المساهمة في تمويل المشاريع، والاستثمارات في قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- 5- إصدار بطاقات الائتمان والخصم المباشر .

ويعتبر مصرف الوحدة من أكبر المصارف في ليبيا من حيث الأصول، والودائع والقروض الممنوحة. وقد لعب دوراً مهماً في تطوير القطاع المصرفي الليبي على مر السنوات. كما يقدم المصرف خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى خدماته المصرفية التقليدية.

المؤشرات المالية للخصوم الإيداعية، وصافي الأرباح من القوائم المالية للمصرفين:

1.3.3 التغير في نمو الخصوم الإيداعية:

أ. عرض التغير في نمو الخصوم الإيداعية لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة:

لدراسة تطور الخصوم الإيداعية لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة (2015م-2021م)، سنستخدم حساب معدلات التغير (النمو) السنوي لكل نوع من الودائع، حيث تم تقسيم الودائع الى الودائع الجارية والودائع الغير الجارية (الثابتة وحساب التوفير)، وكذلك مستوى النمو لأجمالي الودائع مع بعض وسنوضح ذلك في الجدول التالي رقم (3-3-1):

جدول رقم (3-3-1) معدل التغير في نمو الخصوم الإيداعية 1.

السنوات	الودائع الجارية	معدل التغير (أ) *	الودائع الثابتة، وحساب التوفير	معدل التغير (ب) **	إجمالي الودائع	معدل التغير (ج) ***
2015	19,562,188,173.736	-	1,009,380,831.490	-	20,571,569,005.226	-
2016	23,045,020,272.193	% 17.8	1,015,581,358.903	% 0.6	24,060,601,631.096	% 17.0
2017	26,773,454,545.164	% 16.2	979,099,206.837	% -3.6	27,752,553,752.001	% 15.3
2018	23,621,160,101.000	% -11.8	938,838,628.000	% -4.1	24,559,998,729.000	% -11.5
2019	23,084,723,500.264	% -2.3	894,704,078.257	% -4.7	23,979,427,578.521	% -2.4
2020	27,751,452,275.740	% 20.2	860,636,985.078	% -3.8	28,612,089,260.818	% 19.3
2021	23,985,385,466.370	% -13.6	771,882,312.536	% -10.3	24,757,267,778.906	% -13.5

• معدل تغيير الودائع الجارية / ** معدل تغيير الودائع الغير الجارية / * إجمالي الودائع

المصدر: الباحثة من القوائم المالية لمصرف الجمهورية (2015م - 2021م).

من الجدول رقم (3-3-1) نلاحظ التغيرات في نمو الودائع وإجمالي الودائع فكانت النتائج كالتالي:

1- يتضح أنَّ الودائع الجارية حدث فيها الكثير من التذبذب ففي سنة (2016م)، ارتفعت الودائع الجارية لمصرف الجمهورية بنسبة (17.8%)، مقارنة بسنة (2015)، واستمر ارتفاع الودائع الجارية في سنة (2017م)، حيث كانت نسبة نمو الودائع (16.2%)، مقارنة السنة السابقة لها، وانخفض معدل نمو بشكل كبير في سنة (2018م) حيث بلغ (11.8%-) (مقارنة بسنة 2017م)؛ ولأنَّه انخفاض كبير نطلق عليه هبوط، وفي هذه السنة تأثر القطاع المصرفي؛ نتيجة الأحداث التي حدثت في جنوب طرابلس نتيجة الصراعات، وجعلت الكثير من المودعين سحب ودائعهم، واستمر الانخفاض، ولكنه بنسبة أقل فبلغ في سنة 2019 (2019م)، (2.3%-)، وفي سنة (2020م)، نمت الودائع الجارية، وزادت بمبلغ (4.5) مليار دينار ليبي تقريباً أي بمعدل نمو مقارنة بسنة (2019م)، (20.2%)، وفي سنة (2021م)، انخفض من جديد بشكل كبير حيث بلغ معدل الانخفاض (13.6%-).

2- يتضح أنَّ الودائع الثابتة وحساب التوفير (الودائع الغير الجارية)، وهي - أيضاً - حدث فيها الكثير من التذبذب، ففي سنة (2016م) ارتفعت الودائع الغير الجارية لمصرف الجمهورية بنسبة (0.6%)، مقارنة بسنة (2015م)، وانخفضت الودائع الثابتة وحساب التوفير في سنة (2017م) حيث كانت نسبة التغير في الودائع (3.6%-) مقارنة السنة السابقة لها، وكان الانخفاض في الودائع الثابتة أو تحت الطلب، واستمر الانخفاض في سنة (2018م)، حيث بلغ (4.1%-) مقارنة بسنة (2017م)، وفي هذه السنة تأثر القطاع المصرفي؛ نتيجة الأحداث التي حدثت في جنوب طرابلس نتيجة الصراعات وجعلت الكثير من المودعين سحب ودائعهم لانخفاض مستوى الثقة للمودعين في الحصول على ودائعهم في الوقت المناسب، واستمر الانخفاض، ولكنه بنسبة فبلغ في سنة (2019م)، (4.7%-) أي ما يقارب (42) مليون دينار ليبي، وفي سنة (2020م)، حدث انخفاض مقارنة بسنة (2019م)، (3.8%-)، وفي سنة (2021م)، انخفض من جديد بشكل كبير حيث بلغ معدل الانخفاض (10.3%-)، وهي الفترة التي حدثت جائحة كورونا فأثرت سلباً على المصارف بسحب المودعين ودائعهم.

3- يتضح أنَّ إجمالي الودائع وهي - أيضاً - حدث فيها الكثير من التذبذب؛ نتيجة حدوثه في الودائع المكونة لها، ففي سنة (2016م)، ارتفعت الودائع لمصرف الجمهورية بنسبة (17%) مقارنة بسنة (2015م)، وزادت بمبلغ 4 مليار دينار ليبي تقريباً، وارتفعت إجمالي الودائع في سنة (2017م)، حيث كانت نسبة النمو في الودائع (15.3%) مقارنة بالسنة السابقة، وكان الزيادة بمبلغ (3.7) مليار دينار تقريباً، واستمر الانخفاض في سنة (2018م)، حيث بلغ الهبوط (11.5%-) مقارنة بسنة (2017م)، واستمر الانخفاض في سنة (2019م)، (2.4%-)، وفي سنة (2020م)، حدث ارتفاع

مقارنة بسنة (2019م)، (19.3%)، وفي سنة (2021م)، انخفض من جديد بشكل كبير حيث بلغ معدل الانخفاض (13.5 - %)، وهي الفترة التي حدثت جائحة كورونا، فأثرت سلباً على المصارف بسحب المودعين ودائعهم.

4- عرض التغير في نمو الخصوم الإيداعية لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة:

لدراسة تطور الخصوم الإيداعية لمصرف الوحدة خلال سنوات الدراسة (2015م - 2021م) سنستخدم حساب معدلات التغير (النمو) السنوي لكل نوع من الودائع، حيث تم تقسيم الودائع إلى الودائع الجارية، والودائع الغير الجارية (الثابتة وحساب التوفير)، وكذلك مستوى النمو لأجمالي الودائع مع بعض وسنوضح ذلك في الجدول التالي رقم (3-3-2):

جدول رقم (3-3-2) معدل التغير في نمو الخصوم الإيداعية 2.

السنوات	الودائع الجارية	معدل التغير (أ) *	الودائع الثابتة وحساب التوفير	معدل التغير (ب) **	إجمالي الودائع	معدل التغير (ج) ***
2015	7,650,466,970	-	586,222,283	-	8,236,689,253	-
2016	8,928,717,544	16.7%	84,189,694	-85.6%	9,012,907,238	9.4%
2017	11,370,787,610	27.4%	81,481,889	-3.2%	11,452,269,499	27.1%
2018	11,220,004,981	-1.3%	69,244,455	-15.0%	11,289,249,436	-1.4%
2019	12,715,333,702	13.3%	64,106,525	-7.4%	12,779,440,227	13.2%
2020	13,309,651,017	4.7%	60,672,159	-5.4%	13,370,323,176	4.6%
2021	10,673,161,345	-19.8%	55,234,436	-9.0%	10,728,395,781	-19.8%

• معدل تغيير الودائع الجارية / ** معدل تغيير الودائع الغير الجارية / * إجمالي الودائع.

المصدر: الباحثة من القوائم المالية لمصرف الوحدة (2015م - 2021م).

من الجدول رقم (3-3-2) نلاحظ التغيرات في نمو الودائع وإجمالي الودائع فكانت النتائج كالتالي:

1- يتضح أنَّ الودائع الجارية في مصرف الوحدة عانت الكثير من التذبذب وعدم الاستقرار، ففي سنة 2016 (2016م)، ارتفعت الودائع الجارية لمصرف الوحدة بنسبة (16.7%)، مقارنة بسنة (2015م)، واستمر ارتفاع الودائع الجارية بشكل كبير في سنة (2017م)، حيث كانت نسبة نمو الودائع (27.4%)، مقارنة السنة السابقة لها وكانت الزيادة (2.5) مليار دينار تقريباً، وانخفض معدل النمو انخفاض طفيف في سنة (2018م)، حيث بلغ (1.3 - %) مقارنة بسنة (2017م)، وفي سنة (2019م)، صارت انتعاشه للودائع الجارية، وارتفع معدل النمو لها بمعدل (13.3%)، أي بزيادة مقدارها (1.5) مليار دينار ليبي مقارنة بسنة (2018م)، وفي سنة (2020م)، نمت الودائع الجارية وزادت بمبلغ (0.5) مليار دينار ليبي تقريباً، أي بمعدل نمو مقارنة بسنة (2019م)، (4.7%)، وفي سنة (2021م) انخفض من جديد بشكل كبير، أي هبوط حيث بلغ معدل الانخفاض (-19.8%) أي تقريباً ب (2.5) مليار دينار.

2- يتضح أنَّ الودائع الثابتة وحساب التوفير (الودائع الغير الجارية)، وهي - أيضاً - حدث فيها انخفاض مستمر، ففي سنة (2016م)، حدث هبوط في الودائع الغير الجارية لمصرف الوحدة بنسبة (85.6%) مقارنة بسنة (2015م)، وهي سحب جميع الودائع الثابتة ولأجل، وانخفضت الودائع الثابتة وحساب التوفير في سنة (2017م)، حيث كانت نسبة التغير في الودائع (3.2 - %) مقارنة السنة السابقة، واستمر الانخفاض في سنة (2018م) حيث بلغ (15 - %) مقارنة بسنة (2017م)، وفي هذه السنة تأثر القطاع المصرفي؛ نتيجة الاحداث التي حدثت في جنوب طرابلس؛ نتيجة الصراعات، وجعلت الكثير من المودعين سحب وداائعهم لانخفاض مستوى الثقة للمودعين في الحصول على وداائعهم في الوقت المناسب، وفقدان الثقة في مصرف الوحدة لوجود ادارتها في المنطقة الشرقية، واستمر الانخفاض، ولكنه بنسبة فبلغ في سنة (2019م)، (4.7 - %)، وفي سنة (2020م) حدث انخفاض مقارنة بسنة (2019م) (5.4 - %)، وفي سنة

(2021م)، انخفض من جديد بشكل متوسط حيث بلغ معدل الانخفاض (9- %)، وهي الفترة التي حدثت جائحة كورونا فأثرت سلباً على المصارف بسحب المودعين ودائعهم.

3- يتضح أنّ إجمالي الودائع في سنة (2016م)، ارتفع الودائع لمصرف الوحدة بنسبة (9.4%)، مقارنة بسنة (2015م)، وزادت بمبلغ (1) مليار دينار ليبي تقريباً، وارتفعت إجمالي الودائع في سنة (2017م)، حيث كانت نسبة النمو في الودائع (27.1%) مقارنة بالسنة السابقة، وكان الزيادة بمبلغ (2.5) مليار دينار تقريباً، وحدث انخفاض طفيف في سنة (2018م)، حيث بلغ (1.4- %)، مقارنة بسنة (2017م)، وفي سنة انتعشت الودائع وزادت بنسبة (2019م)، (13.2%)، وفي سنة (2020م)، حدث ارتفاع مقارنة بسنة (2019م)، (4.6%)، وفي سنة (2021م)، انخفض من جديد بشكل كبير حيث بلغ معدل الانخفاض (19.8- %)، وهي الفترة التي حدثت جائحة كورونا فأثرت سلباً على المصارف بسحب ودائعهم.

2.3.3 النمو في صافي الأرباح للمصرفين:

الأرباح تعتبر أهم المقاييس الرئيسية كمؤشر لنجاح المصارف، فهي تمثل مصادر تمويل للمصارف، وكذلك تزيد من ثقة الملاك، وكذلك المودعين، وتعتبر أداة حكم على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد لتحقيق الأرباح.

أ. معدلات النمو لصافي أرباح مصرف الجمهورية:

في الجدول التالي يبين معدلات التغير في صافي الأرباح خلال سنوات الدراسة (2015م-2021م)

جدول رقم (3-3-3) معدل النمو صافي الأرباح 3.

السنوات	صافي الأرباح بعد الضرائب	معدل التغير
2015	8,816,042.041	-
2016	10,426,956.238	18.3 %
2017	53,537,699.738	413.5 %
2018	60,370,905.752	12.8 %

2021	60,646,639.255	105.5 %
------	----------------	---------

المصدر: الباحثة من القوائم المالية لمصرف الجمهورية (2015م-2021م).

يتضح من الجدول أنّ صافي الأرباح لمصرف الجمهورية ارتفع في سنة (2016م)، مقارنة بسنة (2015م)، بمعدل (18.3%)، وارتفع بشكل كبير في سنة (2017م)، مقارنة بسنة (2016م) بمعدل نمو (413.5%) حيث بلغت الزيادة (43) مليون دينار، واستمر الارتفاع في سنة (2018م) بوثيرة أقل من سنة (2017م)، وبلغ المعدل (12.8%)، وانخفض مستوى الأرباح سنة (2020م)، مقارنة بسنة (2019م)، حيث بلغ المعدل (-50.9%)، وهذا يمثل هبوط بقيمة (30) مليون دينار تقريباً، وهي نفس السنة ارتفعت فيها الودائع الجارية، وهذا يمثل ضعف استثمار الأموال، وفي سنة (2021م)، استعادة المصرف عافيته وحققه نسبة أرباح عالية وارتفعت بمعدل (105.5%).

ب. معدلات النمو لصافي أرباح مصرف الوحدة:

في الجدول التالي يبين معدلات التغير في صافي الأرباح خلال سنوات الدراسة (2015م-2021م):

جدول رقم (3-3-4) معدل النمو صافي الأرباح 4.

السنوات	صافي الأرباح بعد الضرائب	معدل التغيير
2015	2,629,596.000	-
2016	6,421,281.000	144.2 %
2017	29,214,078.000	355.0 %
2018	94,962,966.000	225.1 %
2019	90,381,759.000	-4.8 %
2020	74,826,762.000	-17.2 %
2021	120,086,252.000	60.5 %

المصدر: إعداد الباحثة من القوائم المالية لمصرف الوحدة (2015م-2021م).

يتضح من الجدول أنَّ صافي الأرباح لمصرف الوحدة ارتفع في سنة (2016م)، مقارنة بسنة (2015م)، بمعدل (144.2%)، وارتفع بشكل كبير في سنة (2017م)، مقارنة بسنة (2016م) بمعدل نمو (355%)، حيث بلغت الزيادة (23) مليون دينار، واستمر الارتفاع في سنة (2018 م)، وبلغ المعدل (225.1%)، وانخفض مستوى الأرباح سنة (2019م)، مقارنة بسنة (2018م)، حيث بلغ المعدل (-4.8 %)، وانخفض مستوى الأرباح في سنة (2020م)، بمعدل (-17.2%)، وفي سنة (2021م)، استعادة المصرف عافيته وحقق نسبة أرباح عالية، وارتفعت بمعدل (60.5%).

4.3 اختبار الفرضيات ومناقشتها وفقاً للقوائم المالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع والاستثمارات على تطور حجم الأرباح الصافية للمصارف.

وتشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية :-

1.4.3 لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع الجارية على الأرباح الصافية.

لاختبار الفرضية حيث إنَّ كلا المتغيرين المستقل، والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear و معامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث أنَّ المتغير المستقل هو حجم الودائع الجارية، والمتغير التابع صافي الأرباح، وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

1- الفرضية بالنسبة لمصرف الجمهورية:

جدول رقم (3-4-1) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين 5.

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
صافي الربح	54049301	23753305.3	0.361	0.131	0.213
الودائع الجارية	12397476919	2687892995.9			

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول أعلاه إنَّ قيمة معامل الارتباط بين صافي الربح، والودائع الجارية (0.361)، وهي علاقة طردية ضعيفة ومستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فهذه العلاقة غير دالة إحصائية، كما بلغ معامل التحديد (0.131)؛ مما يعني أنَّ (13.1%) من التغير في صافي الربح يعود إلى التغير في الودائع الجارية.

جدول رقم (2-4-3) تحليل التباين ANOVAa بين المتغيرات التابع والمستقلات 6.

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية d f	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig	القرار الاحصائي
بين المجموعات Regression	442366123510079	1	44236612351007 9	0.751	0.426	قبول الفرضية
داخل المجموعة Residual	294295095444413 8	5	58859019088882 7			
المجموع	338531707795421 8	6				

المصدر: إعداد الباحثة.

ويوضح في جدول تحليل التباين رقم (2-4-3) أن قيمة F المحسوبة تساوي (0.751)، وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61)، وبما أن مستوى الدلالة يساوي (0.426)، أكبر من (0.05)، مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وبالتالي لا يمكن قبول الفرضية العدمية أنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع الجارية على الأرباح الصافية لمصرف الجمهورية.

جدول 7 رقم (3-4-3) Coefficients الودائع الجارية وصافي الأرباح.

Model النموذج	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		معاملات موحدة Standardized Coefficients	T	مستوى الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
القيمة الثابتة (Constant)	3-3609446	88817864.890		0.867	0.701
الودائع الجارية	0.003	0.004	0.361		

المصدر: إعداد الباحثة.

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين صافي الأرباح والودائع الجارية لمصرف الجمهورية وفي يلي:

$$Y = a + Bx$$

$$y = (-36094463) + 0.003x$$

صافي الأرباح (المتغير التابع) Y.

X المتغير المستقل الودائع الجارية.

ويتبين من خلال المعادلة، والجدول أنَّ النموذج ضعيف جداً؛ لأنَّه غير دال احصائياً، لأنَّ مستوى الدلالة أكبر من 0.005.

1- الفرضية بالنسبة لمصرف الوحدة:

جدول رقم (3-4-4) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين 8.

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
صافي الربح	59788956	46699668	0.654	0.428	0.055
الودائع الجارية	10838303309	1995667326			

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول أعلاه أنَّ قيمة معامل الارتباط بين صافي الربح، والودائع الجارية (0.654)، وهي علاقة طردية متوسطة، ومستوى الدلالة من (0.05)، فهذه العلاقة غير دالة إحصائية، كما بلغ معامل التحديد (0.428)؛ مما يعني أنَّ (42.8%)، من التغير في صافي الربح يعود إلى التغير في الودائع الجارية.

جدول رقم (3-4-5) تحليل التباين ANOVA بين المتغيرات التابع والمستقلات 9.

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية d f	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig	القرار الاحصائي
بين المجموعات Regression	560269351432644 7	1	56026935143264 47	3.44	0.111	قبول الفرضية
داخل المجموعة Residual	748246090998582 1	5	14964921819971 64			
المجموع	130851544243122 68	6				

المصدر: إعداد الباحثة.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (3-5-9) أنَّ قيمة F المحسوبة تساوي (3.44)، وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61)، وبما أنَّ مستوى الدلالة يساوي (0.111) أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية أنَّه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع الجارية على الأرباح الصافية لمصرف الوحدة.

جدول رقم (3-4-6) Coefficients الودائع الجارية وصافي الأرباح 10.

مستوى الدلالة	T	معاملات موحدة	معاملات غير معيارية		Model النموذج
		Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std.Error	B	
0.111	1.935		48700721	-106168191	القيمة الثابتة (Constant)
		0.654	0.008	0.015	الودائع الجارية

المصدر: إعداد الباحثة.

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين صافي الأرباح والودائع الجارية لمصرف الوحدة وفي يلي:

$$Y = a + Bx$$

$$y = (-106168191) + 0.015x$$

صافي الأرباح (المتغير التابع) Y .

X المتغير المستقل الودائع الجارية.

ويتبين من خلال المعادلة والجدول إنَّ النموذج ضعيف جداً لأنَّه غير دال احصائياً؛ لأنَّ مستوى الدلالة أكبر من 0.005.

2.4.3 لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع لأجل على الأرباح الصافية:

لاختبار الفرضية حيث إنَّ كلا المتغيرين المستقل و التابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط linear و معامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين ومعامل التحديد، حيث أنَّ المتغير المستقل هو حجم الودائع لأجل والمتغير التابع صافي الأرباح، وجاءت النتائج كما في الجداول التالي:

1- الفرضية بالنسبة لمصرف الجمهورية:

جدول رقم (3-4-7) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين 11.

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
صافي الربح	54049301	23753305	-0.586	0.344	0.083
الودائع لأجل	924303343	88454704			

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول أعلاه إنَّ قيمة معامل الارتباط بين صافي الربح والودائع لأجل (-0.586) وهي علاقة عكسية متوسطة ومستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فهذه العلاقة غير دالة إحصائية، كما بلغ معامل التحديد (0.344)؛ مما يعني أنَّ (34.4%) من التغير في صافي الربح يعود إلى التغير في الودائع لأجل.

جدول رقم (3-4-8) تحليل التباين ANOVAa بين المتغيرات التابع والمستقلات 12.

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig	القرار الإحصائي
بين المجموعات Regression	11633140254963 77	1	116331402549637	2.618	0.167	قبول الفرضية
داخل المجموعة Residual	22220030524578 40	5	444400610491568			
المجموع	33853170779542 18	6				

المصدر: إعداد الباحثة.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (3-4-8) أنَّ قيمة F المحسوبة تساوي (2.618) وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61)، وبما أنَّ مستوى الدلالة يساوي (0.167) أقل من (0.05)، مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية أنَّه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع لأجل على الأرباح الصافية لمصرف الجمهورية.

جدول رقم (3-4-9) Coefficients الودائع لأجل وصافي الأرباح 13.

مستوى الدلالة	T	معاملات موحدة Standardized Coefficients	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		Model النموذج
		Beta	Std. Error	B	
0.167	1.618		90282426	185994171	القيمة الثابتة (Constant)
		-0.586	0.097	-0.157	الودائع لأجل

المصدر: إعداد الباحثة.

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين صافي الأرباح والودائع لأجل لمصرف الجمهورية وفي يلي:

$$Y = a + Bx$$

$$y = (185994171) - 0.157X$$

صافي الأرباح (المتغير التابع) Y.

X المتغير المستقل الودائع لأجل.

ويتبين من خلال المعادلة والجدول إنَّ النموذج ضعيف جدًا؛ لأنَّه غير دال إحصائياً؛ لأنَّ مستوى الدلالة أكبر من

0.05

2-الفرضية بالنسبة لمصرف الوحدة:

جدول رقم (3-4-10) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين 14.

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
صافي الربح	59788956	94669966	0.581-	0.337	0.086
الودائع لأجل	143021634	195718270			

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول أعلاه إنَّ قيمة معامل الارتباط بين صافي الربح والودائع لأجل (-0.581) وهي علاقة عكسية متوسطة ومستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فهذه العلاقة غير دالة إحصائية، كما بلغ معامل التحديد (0.337)؛ مما يعني أنَّ (33.7%)، من التغير في صافي الربح يعود إلى التغير في الودائع لأجل.

جدول رقم (3-4-11) تحليل التباين ANOVAa بين المتغيرات التابع والمستقلات 15.

مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	F	مستوى الدلالة Sig	القرار الاحصائي
بين المجموعات Regression	4414478069643510	1	4414478069643510	2.54	0.171	قبول الفرضية
داخل المجموعة Residual	8670676354668758	5	1734135270933751	6		
المجموع	13085154424312268	6				

المصدر: إعداد الباحثة.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (3-4-11)، أنَّ قيمة F المحسوبة تساوي (2.546)، وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61)، وبما أنَّ مستوى الدلالة يساوي (0.171) أقل من (0.05)، مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية أنَّه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية في تطور حجم الودائع لأجل على الأرباح الصافية لمصرف الوحدة.

جدول رقم (3-4-12) Coefficients الودائع لأجل وصافي الأرباح 16.

مستوى الدلالة	T	معاملات موحدة Standardized Coefficients	معاملات غير معيارية Unstandardized Coefficients		Model النموذج
		Beta	Std.Error	B	
0.171	-1.596		20051719	79610361	القيمة الثابتة (Constant)
		0.581-	0.087	0.139-	الودائع لأجل

المصدر: إعداد الباحثة.

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي بين صافي الأرباح، والودائع لأجل لمصرف الوحدة وفي يلي:

$$Y = a + Bx$$

$$y = (79610361) - 0.139X$$

صافي الأرباح (المتغير التابع) Y.

X المتغير المستقل الودائع لأجل.

ويتبين من خلال المعادلة والجدول إن النموذج ضعيف جدًا؛ لأنه غير دال احصائياً؛ لأن مستوى الدلالة أكبر من

0.05

3.4.3 الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع والاستثمارات على تطور حجم الأرباح الصافية للمصارف:

للتحقق من الفرضية الرئيسية لايجاد معادلة الانحدار حيث كل المتغيرات المستقلة والتابع كمي نستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد linear، ومعامل ارتباط بيرسون Pearson's Coefficient، وتحليل التباين، ومعامل التحديد، حيث أن المتغيرات المستقلة هي (الودائع الجارية - الودائع لأجل)، والمتغير التابع صافي الأرباح، وجاءت النتائج كما في الجداول التالية:

1- مصرف الجمهورية:

جدول رقم (3-4-13) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة 17.

مستوى الدلالة	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R
0.400	0.368	0.607

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين صافي الأرباح، والمتغيرات المستقلة معاً (الودائع الجارية - الودائع لأجل) (0.607)، وهي علاقة طردية موجبة، كما بلغ معامل التحديد (0.368)؛ مما يعني أن (36.8%)، من التغير في صافي الأرباح يعود إلى التغير في (الودائع الجارية - الودائع لأجل).

جدول رقم (3-4-14) تحليل التباين ANOVAa بين المتغيرات التابع والمستقلة 18.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1245330633577015	2	622665316788507	1.164	0.400
داخل المجموعة	2139986444377202	4	534996611094300		
المجموع	3385317077954218	6			

المصدر: إعداد الباحثة.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (3-4-14) أنَّ قيمة F المحسوبة تساوي (1.164)، وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61)، وبما أنَّ مستوى الدلالة يساوي (0.400) أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية أنَّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع والاستثمارات على تطور حجم الأرباح الصافية لمصرف الجمهورية.

جدول رقم (3-4-15) Coefficients^a أثر المتغيرات المستقلة على التابع 19.

المحور	معاملات غير معيارية		معاملات موحدة	T	مستوى الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
القيمة الثابتة	135112744	163401853		0.827	0.455
الودائع الجارية	0.001	0.004	0.168	0.392	0.715
الودائع لأجل	-0.141	0.115	-0.524	-1.225	0.288

المصدر: إعداد الباحثة.

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي المتعددة بين المتغيرات المستقلة (الودائع الجارية - الودائع لأجل)، والمتغير التابع صافي الربح كما يلي:

المعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2$$

$$Y = (135112744) + (0.001) X_1 - 0.141 X_2$$

صافي الربح (المتغير التابع) Y.

1X الودائع الجارية.

2X الودائع لأجل.

من خلال نتائج اختبار t يتبين أنَّ جميع المتغيرات المستقلة النموذج ضعيف جداً، أي إنَّ تأثير ضعيف في معادلة الانحدار المتعدد؛ لأنَّ مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، وهو غير دالة إحصائية.

2- مصرف الوحدة:

جدول رقم (3-4-16) يبين ملخص نموذج العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة 20.

معامل الارتباط R	معامل التحديد R Square	مستوى الدلالة
0.672	0.452	0.300

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول أعلاه إنَّ قيمة معامل الارتباط بين صافي الأرباح والمتغيرات المستقلة معاً (الودائع الجارية - الودائع لأجل) (0.672)، وهي علاقة طردية موجبة، كما بلغ معامل التحديد (0.452)؛ مما يعني أنَّ (45.2%)، من التغير في صافي الأرباح يعود إلى التغير في (الودائع الجارية - الودائع لأجل).

جدول رقم (3-4-17) تحليل التباين ANOVAa بين المتغيرات التابع والمستقلات 21.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5915734145753414	2	2957867072876707	1.650	0.300
داخل المجموعة	7169420278558854	4	792355069639713		
المجموع	13085154424312268	6			

المصدر: إعداد الباحثة.

وتبين في جدول تحليل التباين رقم (3-4-16) أنَّ قيمة F المحسوبة تساوي (1.650)، وهي أقل من قيمة F الجدولية البالغة (6.61)، وبما أنَّ مستوى الدلالة يساوي (0.300) أقل من (0.05)، مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية أنَّه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع والاستثمارات على تطور حجم الأرباح الصافية لمصرف الوحدة.

جدول رقم (3-4-18) Coefficients^a أثر المتغيرات المستقلة على التابع 22.

المحور	معاملات غير معيارية			T	مستوى الدلالة
	B	Std. Error	Beta		
القيمة الثابتة	-57238738	150912591		-0.379	0.724
الودائع الجارية	0.012	0.013	0.492	0.915	0.412
الودائع لأجل	-0.054	0.128	-0.224	-0.418	0.418

المصدر: إعداد الباحثة.

يشير الجدول الأخير إلى معادلة الانحدار الخطي المتعددة بين المتغيرات المستقلة (الودائع الجارية - الودائع لأجل)، والمتغير التابع صافي الربح كما يلي:
المعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2$$

$$Y = (-57238738) + 0.012(X_1 + 0.054X_2)$$

صافي الربح (المتغير التابع) Y.

1X الودائع الجارية.

2X الودائع لأجل.

من خلال نتائج اختبار t يتبين أن جميع المتغيرات المستقلة النموذج ضعيف جداً، أي إن تأثير ضعيف في معادلة الانحدار المتعدد؛ لأن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، وهو غير دالة إحصائية.

5.3 مقارنة بين مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة من حيث الخصوم الإيداعية وكذلك من صافي الأرباح خلال سنوات الدراسة (2015 - 2021):

1.5.3 الخصوم الإيداعية (إجمالي الودائع):

جدول رقم (1.5.3) إجمالي الودائع 23.

السنوات	اجمالي الودائع لمصرف الجمهورية	اجمالي الودائع لمصرف الوحدة
2015	20,571,569,005.226	8,236,689,253
2016	24,060,601,631.096	9,012,907,238
2017	27,752,553,752.001	11,452,269,499
2018	24,559,998,729.000	11,289,249,436
2019	23,979,427,578.521	12,779,440,227
2020	28,612,089,260.818	13,370,323,176
2021	24,757,267,778.906	10,728,395,781

المصدر: الباحثة من القوائم المالية لمصرف الجمهورية ومصرف الوحدة (2015 - 2021).

يتبين من الجدول رقم (1.5.3)، الذي يوضح تطور إجمالي الخصوم الإيداعية (الودائع) لكل من مصرف الجمهورية، ومصرف الوحدة خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2021، أن هناك تفاوتاً واضحاً ومستمرّاً في مستوى الودائع بين المصرفين، فقد بلغ إجمالي الودائع لدى مصرف الجمهورية في عام (2015م) حوالي (20.57 مليار دينار ليبي)، وواصل ارتفاعه التدريجي ليصل إلى أعلى مستوياته في عام (2020م)، حيث بلغ نحو (28.61 مليار دينار)، ثم انخفض نسبياً في عام (2021م) ليصل إلى (24.76 مليار دينار)، أما مصرف الوحدة، فقد بدأ بإجمالي ودائع قدره (8.23 مليار دينار) في عام (2015م)، وشهد بدوره زيادة تدريجية في السنوات اللاحقة، حيث بلغ ذروته في عام (2020م) بمقدار (13.37 مليار دينار)، قبل أن يتراجع في عام (2021م) إلى حوالي (10.73 مليار دينار).

تُظهر هذه البيانات أن مصرف الجمهورية حافظ على مستويات ودائع تفوق الضعف تقريباً مقارنة بمصرف الوحدة طيلة سنوات الدراسة؛ مما يشير إلى حجم أكبر في النشاط المصرفي، وانتشار أوسع على مستوى السوق، وربما إلى ثقة أكبر من قبل المتعاملين، أو تنوع في المنتجات والخدمات المصرفية.

الفرضية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متوسط إجمالي الخصوم الإيداعية خلال الفترة (2015م-2021م) بين المصرفين (مصرف الجمهورية - مصرف الوحدة).

لاختبار هذه الفرضية والتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متوسط إجمالي الخصوم الإيداعية بين المصرفي (مصرف الجمهورية - مصرف الوحدة). استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين Independent Sample T- Test للمقارنة بين المتوسطات وكذلك معرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق بينهما فكانت النتائج كما وضحاها الجدول التالي:

جدول رقم (2.5.3) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين المصرفين في الخصوم الإيداعية 24.

المصرف	عدد السنوات	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	مستوى الدلالة الإحصائية	الدلالة
مصرف الجمهورية	7	24,899,072,533.652	2,656,438,561.9228	11.358	0.000	دال
مصرف الوحدة	7	10981324944.285	1858709404.0945	8		

يتضح من الجدول رقم (2.5.3) أنَّ المتوسط الحسابي لإجمالي الخصوم الإيداعية في مصرف الجمهورية خلال الفترة من عام (2015م) إلى عام (2021م) بلغ نحو (24,899,072.65)، بانحراف معياري قدره (2,656,438,561.92)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لنفس المتغير في مصرف الوحدة نحو (10,981,324,944.29)، بانحراف معياري قدره (1,858,709,404.09) ولمقارنة المتوسطين، تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة 11.358، وهي قيمة تفوق القيمة الجدولية الحرجة عند مستوى دلالة (0.05)، مما يشير إلى وجود فرق جوهري بين متوسطات المصرفين، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) وهو أقل بكثير من القيمة المحددة في الدراسة (0.05)، الأمر الذي يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الخصوم الإيداعية للمصرفين. ومن هذه النتائج، نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة، ونقبل الفرضية البديلة، التي تفيد بوجود فرق معنوي في متوسط الخصوم الإيداعية بين المصرفين خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

وتعكس هذه الفروقات الفعلية تفاوتاً واضحاً في حجم الأنشطة المصرفية والسياسات المتعلقة بجذب الودائع بين المصرفين، حيث تشير الأرقام إلى أنَّ مصرف الجمهورية يمتلك قدرة أكبر على استقطاب الودائع، ما قد يعكس قاعدة عملاء أوسع، أو ثقة أكبر من المتعاملين، أو تنوعاً في المنتجات المصرفية ذات العلاقة بالخصوم الإيداعية، مقارنة بمصرف الوحدة.

كما أنَّ الفارق الكبير في المتوسطات الموضح في الشكل رقم (2.5.3)، والانحرافات المعيارية يدعم هذا التوجه، ويؤكد أنَّ النتائج لم تكن عشوائية بل تُظهر نمطاً واضحاً في الفروقات بين المصرفين على مدار سنوات التحليل.

2.5.3 مقارنة صافي الأرباح للمصرفين

الأرباح تعتبر أهم المقاييس الرئيسية كمؤشر لنجاح المصارف فهي تمثل مصادر تمويل للمصارف وكذلك تزيد من ثقة الملاك وكذلك المودعين وتعتبر أداة حكم على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد لتحقيق الأرباح. في الجدول التالي يبين صافي الأرباح خلال سنوات الدراسة (2015م-2021م) للمصرفين:

جدول رقم (3.5.3) مقارنة صافي الأرباح.

السنوات	صافي الأرباح بعد الضرائب لمصرف الجمهورية	صافي الأرباح بعد الضرائب لمصرف الوحدة
2015	8,816,042.041	2,629,596.000
2016	10,426,956.238	6,421,281.000
2017	53,537,699.738	29,214,078.000

94,962,966.000	60,370,905.752	2018
90,381,759.000	60,138,168.737	2019
74,826,762.000	29,514,691.084	2020
120,086,252.000	60,646,639.255	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بناء القوائم المالية لمصرف الجمهورية ومصرف الوحدة (2015-2021)

يتضح من الجدول رقم (3.5.3) أنَّ مصرف الجمهورية شهد نمواً متقلباً في صافي الأرباح بعد الضرائب خلال فترة الدراسة، حيث بلغت الأرباح في عام (2015م) نحو (8.82 مليون دينار ليبي)، وارتفعت تدريجياً إلى أن بلغت ذروتها في عام (2018م) عند حوالي (60.37 مليون دينار)، مع تسجيل أداء مشابه في عامي (2019م) و(2021م)، بينما تراجع صافي الربح بشكل ملحوظ في عام (2020م) ليصل إلى (29.51 مليون دينار)، أما بالنسبة إلى مصرف الوحدة، فقد بدأ بأرباح أقل في عام (2015م) بلغت نحو (2.63 مليون دينار)، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، حيث حقق قفزات كبيرة خاصة في الفترة من (2018م إلى 2021م)، إذ سجل في عام (2018م) ربحاً مقداره (94.96 مليون دينار)، وواصل النمو ليصل إلى أعلى مستوى له في عام (2021م) بقيمة (120.09 مليون دينار)، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في أداء المصرف خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

مقارنة الأداء بين المصرفين:

خلال السنوات الثلاث الأولى (2015م-2017م)، كان أداء مصرف الجمهورية أفضل من مصرف الوحدة، سواء من حيث القيمة أو الاستقرار، أمّا في الفترة من (2018م إلى 2021م)، فقد أظهر مصرف الوحدة تفوقاً ملحوظاً من حيث الأرباح، حيث تجاوز أرباح الجمهورية بشكل واضح في هذه الفترة.

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على جدول رقم (3.5.3).

الفرضية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط صافي الربح بعد الضرائب خلال الفترة (2015-2021) بين المصرفين (مصرف الجمهورية - مصرف الوحدة).

لاختبار هذه الفرضية والتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متوسط صافي الربح بعد الضرائب بين المصرفي (مصرف الجمهورية - مصرف الوحدة). استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين Independent Sample T- Test للمقارنة بين المتوسطات وكذلك معرفة مستوى الدلالة الإحصائية للفروق بينهما فكانت النتائج كما وضحاها الجدول التالي:

المصرف	عدد السنوات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
مصرف الجمهورية	7	40493014.692	23753305.306	0.974	0.349	دال
مصرف الوحدة	7	59788956.285	46699668.850			

جدول رقم (4.5.3) يوضح نتائج اختبار (ت) للفروق بين المصرفين في صافي الأرباح 25

المصدر: إعداد الباحثة.

يتضح من نتائج الجدول أنَّ متوسط صافي الربح بعد الضرائب في مصرف الجمهورية خلال الفترة بلغ حوالي 40.49 مليون دينار ليبي، في حين بلغ في مصرف الوحدة نحو 59.79 مليون دينار ليبي. ورغم أن المتوسط لدى مصرف الوحدة أعلى، إلا أنَّ قيمة (ت) المحسوبة بلغت (0.974)، وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05)، كما أنَّ مستوى الدلالة $\text{Sig} = 0.349$ وهو أعلى من المستوى المعتمد (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أرباح المصرفين خلال فترة الدراسة.

وبناءً عليه، نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق معنوية، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود فرق دال إحصائيًا في متوسط صافي الربح بعد الضرائب بين المصرفين

1.4 النتائج:

لقد استهدفت الدراسة تحليل حسابات الخصوم الإيداعية الجارية، ولأجل وصافي الأرباح بعد الضرائب في القوائم المالية للحصول على نتائج تطور، ونمو الودائع، وبيان أثر الخصوم الإيداعية على صافي الربح، من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية والميدانية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

- 1- شهد كل من مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة تذبذبًا في نمو الودائع خلال الفترة (2015م - 2021م)، مع تفوق مصرف الجمهورية في حجم الودائع بشكل ملحوظ مقارنة بمصرف الوحدة.
- 2- بلغ متوسط إجمالي الودائع في مصرف الجمهورية حوالي 24.9 مليار دينار ليبي، بينما بلغ في مصرف الوحدة حوالي 10.98 مليار دينار ليبي، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين.
- 3- تأثرت الودائع بالعوامل الخارجية مثل الصراعات السياسية وجائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاضها في بعض السنوات.
- 4- أظهر مصرف الوحدة أداءً أفضل في صافي الأرباح مقارنة بمصرف الجمهورية في السنوات الأخيرة (2018م - 2021م)، حيث تجاوزت أرباحه 120 مليون دينار ليبي في عام 2021م.
- 5- لم تكن الفروق في متوسط صافي الأرباح بين المصرفين ذات دلالة إحصائية، رغم التفاوت الظاهر في القيم.
- 6- لم يظهر تحليل الانحدار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور حجم الودائع (الجارية ولأجل) وصافي الأرباح في كلا المصرفين. كانت معاملات الارتباط ومعادلات الانحدار ضعيفة وغير دالة إحصائيًا، مما يدعم فرضية عدم وجود تأثير معنوي للودائع على الأرباح.

4 التوصيات:

1. تطوير سياسات لجذب الودائع وزيادة ثقة المودعين، خاصة في فترات الأزمات مثل الصراعات السياسية أو الأوبئة.
2. تنويع منتجات الودائع (الجارية والثابتة وحسابات التوفير) لتلبية احتياجات العملاء المختلفة.
3. تحسين استثمار الأموال المودعة لزيادة العوائد، خاصة في مصرف الجمهورية الذي حقق أرباحًا أقل مقارنة بحجم ودائعه الكبير.
4. التركيز على استراتيجيات استثمارية مبتكرة لتعزيز الأرباح دون الاعتماد الكبير على حجم الودائع.
5. زيادة الشفافية في الإفصاح المالي لتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين.
6. إجراء دراسات أعمق لتحليل العوامل الأخرى المؤثرة على الأرباح، مثل كفاءة الإدارة وجودة القروض والاستثمارات.

المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- أبو قحف، حنفي. عبد السلام، عبد الغفار. (2004م). "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

2- عبد السلام، علي عطية. (2004 م). " المصارف التجارية في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح "، منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية..

ثانيًا: المجالات العلمية والنشر

1- الخوالدة، محمد محمود، والجراح، أحمد خالد. (2021). أثر هيكل الخصوم على ربحية المصارف التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 15 (2)، 45-67. جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

7- العتيبي، خالد بن سعود. والدهيش، راشد بن عبدالله. (2022). " دور الودائع المصرفية في تحسين ربحية المصارف السعودية: دراسة قياسية للفترة (2015-2020) ". المجلة العربية للإدارة، 42 (3)، 112-130. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية. - الناشر: الجمعية العربية للإدارة.

8- بلقاسم، عبدالقادر، وبن عمر، فاطمة الزهراء. (2020). " أثر هيكل التمويل على أداء المصارف التجارية في الجزائر: دراسة حالة عينة من المصارف الخاصة خلال الفترة (2010-2019) ". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 12 (1)، 89-107. جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

6- أبو زيد، ناهد محمود، وعرابي، أحمد سمير. (2021). "تحليل العلاقة بين هيكل الخصوم والربحية في المصارف المصرية: دراسة قياسية". المجلة المصرية للدراسات التجارية، 45 (2)، 78-99. جامعة عين شمس، مصر.

7- البنك المركزي السعودي. (2023). " الإطار المفاهيمي للمحاسبة المصرفية"، الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي.

8- البنك المركزي السعودي. (2023). " دليل الخدمات المصرفية ". مؤسسة النقد العربي السعودي.

9- تسابت، عبدالرحمن. قنوني، حبيب. (2016). " أهمية الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت: دراسة حالة المنظومة المصرفية الجزائرية (1990-2012) ". الجزائر.

10- طه، حسنين السيد. المخرم، المهدي عاشور منصور. (2023). " أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية "، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 15(4).

11- الفرجاني، إبراهيم مسعود. الشلوي، فكري عوض. (2024). " العوامل المؤثرة في تنمية الودائع المصرفية في المصارف الليبية "، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة- بنغازي، 5(2).

12- محسن، مها مزهر. (2015). " أثر هيكلية الودائع المصرفية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2008-2012"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 46.

ثالثًا: الرسائل العلمية

1- حسين، رانيا خليل. (2007م). " تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم "، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين.

5- (2010م). " أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي "، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

6- (2008م). " علاقة المحاسبة الإبداعية في تعظيم الأرباح وأهرها على القيمة السوقية في تطوير الخصوم "، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد.

